البحوث
والدراســـات

مشروع محمد على بين العوامل الداخلية والخارجية
"إشكالية مشروع النهضة"

أ. د. علي بركات

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة حلوان

مشروع محمد على بين العوامل الداخلية والخارجية " إشكالية مشروع النهضة"

يستمد مشروع محمد على بعض أصوله من مشروع على بك الكبير فقد حاول على بك الكبير خلال حركته تحقيق عدة أهداف:

أولا: إقامة حكومة مركزية قوية بعد أن أصبحت وحدة مصر المركزية مهددة بسبب الصراع على السلطة بين أجنحة المماليك وتمرد قبائل البدو ومظاهر التهديد الأخرى التى كان يواجهها المجتمع، ومنها فقدان الأمن. فقد استطاع على بك الكبير وضع حد لتمرد بدو الحبايب وتعدياتهم فى الدلتا والتى وصلت إلى حد تهديد الملاحة فى النيل وتمكنت الحملة التى أرسلها على بك الكبير عام ١٧٦٨ من القضاء على زعيمهم سويلم بن حبيب، كما استطاع على بك الكبير القضاء على حركة شيخ عرب هوارة همام فى صعيد مصر فى إبريل عام ١٧٦٩[١]. ومن الواضح ان على بك الكبير قد حقق قدرا كبيرا فى اتجاه اعادة الأمن والنظام فى الداخل وهى حقيقة يؤكدها الجبرتى فى ترجمته لعلى بك الكبير[٢].

ثانيا: السيطرة على مصادر الدخل عن طريق إنهاء احتكار اليهود للجمارك وإسناد إدارتها لعناصر من المسيحيين السوريين من عائلة فخر وكذلك عن طريق زيادة حجم التجارة عبر مصر وتشجيع التجار الأوربيين وخاصة التجار الإنجليز العاملين فى تجارة الهند على الإبحار شمالا فى البحر الأحمر إلى ميناء السويس متحديا فى ذلك الحظر الذى كانت تفرضه السلطات العثمانية وكان ذلك احد أسباب حملة على بك على الحجاز عام ١٧٧٠[٣] .

ثالثا: الخروج بمصر من الدائرة الضيقة التى عاشتها فى ظل الحكم العثمانى ومحاولة مد نفوذ مصر إلى المنطقة العربية فكانت حملة على بك إلى الحجاز ثم على سوريا مستفيدا من تحركات الشيخ ضاهر العمر فى جنوب سوريا ثم الحرب الروسية العثمانية . وفى هذا الاتجاه تمكن على بك الكبير من الاستيلاء

على بيروت وطرد حاكمها أحمد باشا الجزار وذلك بمساعدة الأسطول الروسى الذى وصل إلى شرق البحر المتوسط خلال رحلة طويلة من قواعده فى البلطيق(٤).

ويلاحظ هنا أن على بك الكبير قد حاول إقامة علاقات خارجية مع واحدة من الدول الأوربية هى روسيا كما أجرى مباحثات مع السلطات البريطانية فى الهند من أجل احياء طريق التجارة عبر البحر الأحمر وهى المفاوضات التى أسفرت عن توقيع اتفاق بين تلك السلطات ومحمد ابو الدهب خليفة على بك الكبير.

وفى نفس الوقت فإن استعانة على بك الكبير بعدد من الخبراء والمرتزقة الأجانب قد أوجد البداية لاتصال مصر بالغرب، وبالتالى لم تكن حملة بونابرت هى التى أنهت عزلة مصر أو بدأت اتصالها بالغرب وإنما يرجع ذلك إلى عهد على بك الكبير(٥).

هذه الظواهر فى سياسة مصر الداخلية والخارجية ستجد طريقها إلى التطبيق على نطاق واسع فى عصر محمد على(٦).

لكن ثمة فوارق جوهرية يمكن ملاحظتها بين محاولة علي بك الكبير وبين مشروع محمد علي فقد حاول علي بك الكبير تحطيم مؤسسات الحكم العثمانى لكنه لم يحاول إقامة مؤسسات بديلة، كما استطاع علي بك اضعاف النظام العثمانى لكنه لم يستطع القضاء عليه وبالتالى دخل المماليك فى صراع على السلطة بعد علي بك الكبير الأمر الذى افقد النظام المملوكى مصداقيته.

وفيما يتعلق بقاعدة بناء القوة وهو الجيش فإن علي بك الكبير لم يستطع احداث تغييرات فى ذلك الجيش وبالتالى فإن الخطر على مشروع علي بك الكبير جاء من داخل الجيش المملوكى فقد كانت العلاقة داخل الجيش تسمح بأن يتمرد التابع على سيده وهو ما فعله محمد بك ابو الدهب حين ثار على سيده، وفى الصراع الذى نشب بين الرجلين مات علي بك الكبير متأثرا بجراحه(٧).

أخر هذه الفوارق والاختلافات بين مشروع علي بك الكبير ومشروع محمد علي يتعلق بالسياسة الخارجية ذلك أن علي بك الكبير قد عمل بالتوافق مع المصالح الأوربية. وخاصة المصالح الإنجليزية فى محاولة احياء طريق التجارة عبر البحر الأحمر ومصر وهو ما عرف بإحياء طريق السويس البرى كما حاول على بك التحالف مع روسيا مستفيدا من الصراع العثمانى الروسى الذى كان قائما فى ذلك الوقت بينما اصطدم مشروع محمد علي بالمصالح الأوربية، وفى مقدمتها المصالح البريطانية.

تبقى بعد ذلك فى مشروع علي بك الكبير حقيقة هامة وهي أن مصر كانت منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر تتململ ضد السيطرة العثمانية وأن الشعب المصرى أصبح مستعدا لقبول التغيير خاصةً فى الفترة التى أعقبت خروج الفرنسيين من مصر على مستوى الصفوة وعلى مستوى الجماهير اما على مستوى الصفوة فإن يوميات الجبرتى تفيض بالنقد للنظام العثمانى وعلى مستوى الجماهير، فإن احداث الفترة التى أعقبت خروج الفرنسيين تثبت ان جماهير القاهرة قد رفضت حكومة المماليك برئاسة البرديسى فى أزمة مارس ١٨٠٤، كما رفضت الجماهير حكومة خورشيد فى ثورة القاهرة ١٨٠٥[٨] اما نوع التغيير المطلوب فلم يكن هناك اتفاق بين الصفوة من العلماء عليه. فبينما كان الجبرتى مستعد لقبول الاصلاح على الطريقة السلفية فإن الشيخ حسن العطار كان يرى أن مصر يجب ان تتغير وأن يستجد فيها من العلوم ما ليس فيها بمعنى انه يرى الإصلاح عن طريق الأخذ عن الغرب.

كان مشروع محمد علي يقوم على بناء دولة حديثة فى مصر ترتكز على اقتصاد متنوع ومستقل فى إطار السوق العالمى وكان بناء القوة يعنى أيضا وجود جيش قوى يستطيع أن يدافع عن تلك الدولة.

وكان النهوض الاقتصادى فى مشروع محمد علي يمثل قاعدة الاستقلال السياسى الذى حاوله محمد علي المدعم بالقوة العسكرية. ومن هنا كان اهتمام

محمد علي الشديد ببناء القوة العسكرية، وقد تمكنت تلك القوة من بسط سيطرتها على مناطق واسعة من المشرق العربى. مما ضمن لمصر خلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر على الأقل سوقا أوسع ومصادر جديدة للمواد الخام والأيدى العاملة وكان التوسع الخارجى فى مشروع محمد علي يعنى وضعاً استراتيجيا أقوى ومركزا سياسيا أفضل(٩).

ولم تكن سوريا فى أطار مشروع محمد علي تمثل مركزاً تجاريا غنيا بالمواد الخام التى تفتقدها مصر (الحرير والأخشاب) وسوقا للمنتجات المصرية فحسب بل كانت سوريا تمثل أيضا منطقة عازلة بين مصر والدولة العثمانية التى سيدور معها الصراع. ويبدو أن محمد علي كان يدرك أن سوريا كانت تاريخيا هى أرض المعركة وخط الدفاع عن مصر(١٠).

وفى إطار تطوير الاقتصاد المصري استهدفت خطط محمد على تطوير الزراعة ونظام حيازة الأرض وتوسيع المساحة المزروعة وفى هذا الاتجاه تم عمل مسح شامل للأراضى الزراعية تم إنجازه خلال الفترة ما بين عامي ١٨١٣ - ١٨٢١، وخلال عملية المسح هذه تم مصادرة أراضي الرزق والأوقاف ومساحات واسعة من أراضى الوسية كما تم توزيع مساحة أراضي القرية الواحدة على مجموع فلاحيها فى مساحات متقاربة لزراعتها ودفع ضرائبها حسب إمكانيات كل أسرة وقدرتها على الزراعة مما يضمن زراعة كل أراضى القرى كما وُحدت الضرائب فى ضريبة واحدة كان الأساس فى تقديرها هو مدى جودة الأرض وخلال عملية مسح الأرض هذه جرى تصنيف الأرض الزراعية والقابلة للزراعة والأرض التى استعبدت لكونها غير قابلة للزراعة كما أعفيت من الضرائب مساحات من الأرض تحت اسم مسموح المشايخ خصصت لمشايخ القرى كما خصصت مساحات أخرى لبعض أعيان القرى تحت اسم مسموح المصاطب وهذه أعفيت من الضرائب أيضا. وبلغت المساحات التى فرضت عليها الضرائب ٣,٢١٨,٧١٥ فدانا.

التوسع فى الرقعة المزروعة عن طريق منح مساحات من الأراضي البور التى سبقت الإشارة إليها إلى أعوان محمد علي بهدف استصلاحها وزراعتها وقد بلغت مساحة تلك الأراضى مع نهاية عصر محمد علي ١٦٤٩٦٠ فدانا[١١].

تطوير نظام الرى من خلال حفر العديد من الترع وتعلية الجسور لزراعة المحاصيل الصيفية وقد بلغ حجم الأعمال الترابية التى تم تنفيذها فى الوجه البحرى حوالى ٧٩,١١٥,٣٠٠ م٣[١٢] كما بلغت السعة الإجمالية لمشروعات الرى ١١,٦٠٥,٨٤٣م٣ وبلغت أطوال الترع ١,١٣٥,٧٧٥م[١٣] وقد ساعد ذلك على إدخال محصولات صيفية بعضها محصولات نقدية ومن بينها القطن طويل التيلة الذى جرى التوسع فى زراعته ليصبح المحصول النقدى الرئيسى فى البلاد لقد كان الهدف من النهوض بالزراعةالحصول على أكبر قدر من الفائض لتمويل مشروعات محمد على الأخرى.

وقد اتخذت عملية تعبئة الفائض فى عصر محمد علي ثلاثة مظاهر:

١- الضرائب التى زيدت أكثر من مرة. صحيح أنه جرى توحيدها فى ضريبة واحدة لكنها زادت عن كل الضرائب التى عرفتها مصر فى العصر العثمانى وفى زمن الحملة الفرنسية.

٢- تجنيد الفلاحين للعمل فى المشروعات العامة (السخرة).

٣- الاحتكار وفى ظل الاحتكار تحكم محمد علي فى حوالى ٩٥٪ من تجارة الصادر غير أنه لم يستطع أن يتحكم فى الواردات بنفس الدرجة حتى يستطيع حماية الصناعة الناشئة ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة العثمانية وموقف الدول الأوربية وخاصة إنجلترا، فالدولة العثمانية أصدرت عام ١٨٢٠فرمانا يخول للتجار الأجانب حق استيراد السلع من كافة أنحاء الدولة العثمانية مقابل رسم قدره ٣٪ وكان قناصل الدول الأوربية حريصين على تطبيق تلك السياسة والدفاع عنها غير أن احتكار محمد علي للتجارة الداخلية قد قلل إلى حد ما من مخاطر تلك السياسة. كما أن مطالب الصناعة واحتياجات الجيش والأسطول كان يتم

استيرادها عن طريق سلطات محمد علي مما جعله يتحكم فى ثلث الواردات تقريبا. وقد بلغت نسبة ما استوردته الحكومة المصرية لحسابها عام ١٨٣٦ حوالى ٤٠٪ من مجموعة الواردات. وقد مكن نظام الاحتكار محمد علي من الاستفادة من فارق الأسعار الذي كان يشترى بها المحصولات من الفلاحين والتى يبيع بها تلك المحصولات سواء فى السوق الداخلى أو فى السوق الخارجى وهو ما يعرف بجهاز الثمن(١٤).

وقد استخدم الفائض فى بناء قاعدة صناعية وبناء جيش حديث، وتمويل مشروعات التوسع الخارجى، وتحديث الإدارة والتعليم. لقد كان الهدف الأساسى لمشروع محمد علي فى جوانبه الاقتصادية هو خلق اقتصاد متنوع ومستقل فى إطار السوق العالمى وفى هذا الاتجاه تمكنت مصر من إرساء بناء صناعى خلال ما يقرب من ثلاثة عقود، ففى بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر كان يوجد بمصر ٣٠٠ مصنع للغزل والنسيج وكان الغزل يسد احتياجات مصانع النسيج ويصدر جزء من الإنتاج للخارج، كما كانت المنسوجات المنتجة محلياً تغطى احتياجات السوق الداخلى ويصدر الفائض إلى سوريا وشبة جزيرة العرب والأناضول وقد تمكنت الصادرات المصرية من طرد المنتجات الأجنبية من تلك الأسواق، كما وجدت وحدات لإنتاج المنسوجات الصوفية والحريرية والكتانية.

وبالنسبة لصناعة المعادن كان يوجد بمصر ٨٠٠ فرن لإنتاج المعدات وقطع الغيار وكل لوازم الحرب التى كانت مصر تستوردها من أوروبا فى فترة سابقة كما وجدت مصانع لإنتاج الأسلحة المختلفة ولقد أتاحت تلك الصناعات الفرصة لوجود أسطول للنقل البحرى كان يقوم بنقل صادرات مصر وواردتها.

كما وجدت صناعات للسكر والصبغة والزجاج كانت تغطى احتياجات السوق الداخلى، كذلك وجدت صناعات لدبغ الجلود وصناعة الورق والمواد الكيماوية. وفى عام ١٨٣٣ كان القطاع الصناعى يستخدم قوة عمل تُقدر بنحو ٢٦٠ ألف عامل أجير فى وقت لم يكن فيه تعداد مصر يزيد عن أربعة ملايين نسمة(١٥)

ولقد ساعد على قيام هذه القاعدة الصناعية أن أدوات العمل كان يمكن توفير الجزء الأكبر منها من خلال قاعدة عريضة من الحرفيين فى الريف والمدينة ورثته مصر من عصر سبق، وحسب تقديرات عفاف لطفى السيد فإن قوة العمل فى الصناعة بلغت ٤٪ من مجموع السكان ومن يقرب ٢٥٪ من الرجال الذين هم فى سن العمل (فوق سن الخامسة عشر) كان يعملون فى مؤسسات صناعية ليس من بينها الصناعات الريفية أو الخدمات وهى تقدر عدد عمال الصناعة بحوالى ٢٠٠ ألف عامل[١٦] .

وفيما يتعلق ببناء الجيش فإن تجربة محمد علي قد مرت بأكثر من تجربة ففى المرحلة الأولى حاول محمد على إخضاع القوات التى تحت امرته للآنظمة العسكرية الحديثة لكن الجند ثاروا عليه عام ١٨١٥ وأشاعوا قدرا من الدمار فى أنحاء القاهرة بعد أن انضم إليهم فقراء المدينة ومن ثم،أخذ محمد على يفكر فى إنشاء جيش حديث بعد أن حصل على خدمات بعض الضباط الفرنسيين الذى سرحوا من جيش نابليون بعد عام ١٨١٥، إلى جانب بعض الضباط الإيطاليين والأسبان وكان أشهر الضباط الفرنسيين الذين استعان بهم محمد على "كولونيل" سيف الذى أسلم وأصبح يُعرف بسليمان باشا الفرنساوى وتسمية الوثائق المصرية رئيس رجال الجهادية. وفى إطار إنشاء الجيش الحديث أنشأ محمد على مدرسة المشاة العسكرية لإعداد الكوادر من الضباط، واختير طلبتها من أفراد أسرة الوالى ومن أبناء كبار موظفيه وبعض المماليك ليكونوا ضباطاً فى الجيش الحديث.

وكانت المشكلة التى واجهت محمد علي فى تكوين الجيش هى توفير الجند فقد كانت الطبقة الحاكمة التى أخذت تتكون حول محمد على تخاف من تجنيد المصريين كما أن محمد علي كان يرى الحاجة إلى المصريين كقوة عمل فى المصانع والحقول لكن محمد على أمام فشل تجربة تجنيد السودانيين قبل فكرة تجنيد المصريين ومن ثم أصبح المصريون يشكلون نواة الجيش الجديد.

وفى إطار استكمال بناء القوة العسكرية عمل محمد علي على بناء أسطول

قوى لخدمة أهدافه العسكرية والتجارية وبدورها تدرجت عملية بناء الأسطول من شراء سفن جاهزة إلى التوصية ببناء السفن فى دول أوروبية وأخيرًا إنشاء ترسانة بحرية فى الإسكندرية. وقد تضمنت الترسانة الجديدة ١٠٥ مصانع وورش بالإضافة إلى ورش لصناعة الذخائر والمهمات . وبفضل تلك الترسانة أصبح لمصر بعد سنتين فقط من معركة نفارين (١٨٢٧) ٩٥ مركباً تحمل ٧٨ مدفعاً[١٧].

وفى إطار بناء الجيش جرى تحديث التعليم ،وإصلاح المؤسسات الإدارية، وكان ذلك جزءا من بناء الدولة الحديثة.

القوى الاجتماعية ومشروع محمد على (العوامل الداخلية)

لم تدرس حتى الان دراسة كافية مواقف القوى الاجتماعية من النظام الذى أقامه محمد علي فى مصر. ففى البداية سنلاحظ أن السنوات الأولى من حكمه قضاها محمد علي فى توطيد أركان دولته وكان القضاء على المماليك فى مذبحه القلعة (١٨١١) يعنى أن الطريق إلى التغيير قد أصبح مفتوحا باعتبار ان المماليك كانوا يمثلون قوى المعارضة الرئيسية لمشروع محمد علي غير أن ذلك لايعنى أن القوى الاجتماعية فى الداخل لم يكن لها موقف من مشروع محمد على .

ففيما يتعلق بإلغاء نظام الالتزام وإعادة مسح أرض مصر تشير تقارير أعمال المساحة التى كانت ترفع بشكل دورى إلى محمد على من القائمين على عملية المساحة وهما المعلم غالى سرجيوس ومحمود بك امين الديوان تشير تلك التقارير إلى محاولات بعض مشايخ القرى تضليل المساحين وإعطاء معلومات مغلوطة الأمر الذى تطلب أعادة مسح بعض المناطق ومنها منطقة الفرعونية ومنطقة زفتى[١٨].

أما فى صعيد مصر فقد لقيت أعمال المساحة ومصادرة أرض الرزق مقاومة من بعض كبار أصحاب البيوتات ومنهم هوارة وأن تلك المقاومة قد قوبلت بقسوة لا مثيل لها[١٩]. كذلك فقد سجل الجبرتى مظاهر مقاومة المستفيدين من أراضى

الرزق والاوقاف وكذلك أصحاب الالتزامات. وفيما يتعلق بأصحاب الرزق يفهم مما كتبه الجبرتي أن رد الفعل في هذا القطاع لم يكن عنيفا.

فالجبرتي يقول في احداث شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٧هـ ١٨١٢ "وحضر أحمد أغالاظ الذي كان أميرا بقنا وقوص وباقي الكشاف بعد أن راكوا جميع البلاد القبلية والأراضي وفرضوا عليها الأموال علي كل فدان سبعة ريالات وهو شئ كثيرا جدا واحصوا جميع الرزق الاحباسية المرصدة علي المساجد والبر والصدقة بالصعيد ومصر وبلغت ٦٠٠بم٠٠٠ فدان وأشاعوا بانهم يطلقون للصرف علي المساجد خاصة نصف المفروض وهو ثلاثة ريالات ونصف فضج أصحاب الرزق وحضر الكثير منهم يستغيثون بالمشايخ فركبوا إلى الباشا وتكلموا معه فى شأن ذلك وقالوا له هذا يترتب عليه خراب المساجد فقال وأين المساجد العامرة، الذى لم يرض بذلك يرفع يده وأنا أعمر المساجد المتخربة وارتب مايكفيها ولم يفد كلامهم فائدة فنزلوا إلى بيوتهم"(٢٠).

وواضح مما أورده الجبرتى أن رد فعل العلماء لم يزد عن الاحتجاج ويفسر الجبرتى رد الفعل المحدود هذا من جانب العلماء بما أشيع فى ذلك الوقت بأن محمد على قرر صرف تعويض على كل فدان من أراضى الرزق والأوقاف مقابل مصادرتها وهو مبلغ يزيد عما كان يحصل عليه أصحاب الرزق من مزارعيها .

أما رد فعل أصحاب الالتزامات فيبدو أنه كان اعنف وذلك عندما أعلن قرار محمد على بضبط جميع الالتزامات وتقرير فوائض لأصحابها يحصلون عليها من الخزانة ويقول الجبرتى " فلما اشيع ذلك ضج الناس وكثر اللغط واجتمعوا على المشايخ وذهبوا إلى كتخذا بك الذى قرر أن الباشا اصدر أمرا بذلك ولايمكن مخالفته فقالوا له تقطعون معايش الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز وللواحدة قيراط ونصف تتعيش من إيراده فينقطع عنهم فقال يأخذن الفائض من الخزانة فراددوه فى ذلك وناقشوه وهو يهون ويقرب ويبعد ثم اتفقوا على أن يكتبوا بذلك عرضحال للباشا فكتبوا بذلك عرضحال للباشا وختموا عليه بعد أن

امتنع بعض الذين ليس لهم التزامات وكثر اللغط بسبب ذلك ".

وفى نفس الوقت شهدت القاهرة مظاهرة للنساء أصحاب الالتزامات ومعهم الكثير من العامة واتجهوا إلى الأزهر وصرخوا فى وجوه الفقهاء وتسببوا فى أبطال الدروس وبددوا محافظ العلماء وأوراقهم مما جعل العلماء يذهبون إلى دورهم . ويقول الجبرتى ان هذا الصياح قد استمر إلى مابعد عصر يوم ٥ ربيع أول وكانت هذه الأحداث قد بدأت يوم أول ربيع الأول ١٢٢٩ هـ ، ويفهم من كلام الجبرتى أن سلطات محمد علي قد مالت إلى التهدئة فى هذه الظروف حيث يقول الجبرتى أنه جاء إليهم من يقول لهم كلاما كذبا سكن به حدتهم فانفض الجمع وذهب النساء وهن يقلن نأتى كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا عن حصصنا ومعاشنا وأرزاقنا ويقول الجبرتى ..."ولما وصل الخبر إلى كتخدا بك طلب بعض المشايخ وقال لهم ما خبر هذه الجمعية التى بالأزهر فقالوا له بسبب ما بلغهم من قطع معاشهم قال ومن قطع معاشهم وإنما انتم الذين تسلطونهم على هذه الفعال لإغراضكم ولابد أنى استخبر على من اغراهم"... ويقول الجبرتى "وانفض المجلس وبردت همهم وانكمشوا وشرعوا فى تنفيذ ما أمروا به وترتيبه وتنظيمه"[٢٢].

وفى عام ١٨١٥ كان هناك خوف من قيام تحالف بين هذه الفئات وبين قادة الجند الثائرين ضد محمد على ومن انضم إليهم من فقراء المدينة[٢٣].

الفلاحون فى مواجهة مشروع محمد على

أما الفلاحون الذين عانوا كثيرا فى ظل نظام الالتزام فقد استقبلوا إجراءات محمد على فى القطاع الزراعى بنوع من الرضا يفهم ذلك من تعليق الجبرتى على أحداث عام ١٢٢٩هـ (١٨١٣) فهو يقرر ان الفلاحين تطاولوا على الملتزمين فيقول الحرفوش منهم إذا دعى للشغل باجرته روح انظر غيرى أنا مشغول فى شغلى انتم أيش بقالكم فى البلاد لقد انقضت أيامكم أحنا صرنا فلاحين الباشا[٢٤].

غير ان الضغوط التى سببتها عوامل متعددة جعلت الفلاحين يتحولون إلى عنصر رافض للتجربة بسبب سياسة محمد على فى القطاع الزراعى.

فقد زادت الضرائب خلال عصر محمد على بشكل ملحوظ وجاءت الزيادة من مصدرين :

١- أن الضرائب التى فرضتها سلطات محمد علي على الأرض كانت تزيد عن مثيلها فى العصر العثمانى .

٢- أن مساحة الفدان التى اعتمدتها سلطات محمد على تقل عن مثيلتها قبل عصر محمد على بما يتراوح بين الربع والثلث حسب رواية هيلين ريفلين[٢٥] وهى رواية تؤكدها تقارير المساحة التى كان يقدمها المعلم غالى ومحمود الدويندار إلى محمد على .

ففى القرى التى تم مسحها فى البداية والتى بلغ عددها ٣٠٠ قرية من قرى الغربية والمنوفية والشرقية والمنصورة والقليوبية والجيزة بلغت الزيادة ١٠٢٩٩١ فدانا وكانت المساحة القديمة لتلك القرى تبلغ ٣٠٨,٨٠٩ أفدنة أما المساحة الجديدة فبلغت ٤١١,٨٠٠ فدان .

وفى القرى التى كان قد تم مسحها حتى ٢٠ رجب ١٢٢٩ هـ (١٨١٣) وعددها ٨١٠ قرية من قرى الغربية والمنوفية والمنصورة والشرقية والقليوبية والجيزة بلغت الزيادة فى الضرائب عشرة ألاف وستمائة وستة وعشرون كيسه واربعمائة وخمس قروش[٢٦].

وقد سجلت هيلين ريفلين زيادات متتالية فى الضرائب على الأرض الزراعية خلال حكم محمد علي ففى تقرير أعمال المساحة كانت الضريبة على الأرض تتراوح ما بين ٥ قروش و ٢٥ بارة على الأرض الرديئة و٤٧ و ١٠ بارات على الاراضى الجيدة، هذه الضريبة زادت عام ١٨٣٣ لتصبح أدنى ضريبة على الفدان ١١ قرشا وأعلاها ٧٢ قرشا حسب طبيعة الأرض التى قسمت إلى ٩ فئات .

فضلا عن ضريبة النخيل التى استحدثها محمد على وأصبحت تتراوح ما بين

٥٠ باره فى الصعيد و ١٠٠ بارة فى الوجه البحرى عام ١٨٣٢ . هذا بالاضافه إلى ضريبة ثالثة أصبحت تفرض على الماشية، ثم ضريبة رابعة كانت تفرض على أنوال الغزل فى القرى ، اما ضريبة الرأس فأصبحت تفرض على كل المصريين (٢٧) .

كذلك مثل الاحتكار مصدرا آخر للحصول على الفائض وهو النظام الذى بدأه محمد على عام ١٨١٢ وقد انتهى الاحتكار ليشمل معظم المحاصيل، وكانت سلطات محمد على تحصل على المحاصيل بالأسعار التى تحددها ثم تعيد بيعها فى السوق الداخلى والخارجى مستفيدة من فارق الأسعار.

وقد أدى ذلك النظام إلى سلسلة من الأزمات فى المواد الغذائية وعجز فى الاستهلاك المحلى للحبوب ونتج عن سياسة الاحتكار هذه إضرار غير محدودة بمصالح الفلاحين الذين كانوا مجبرين على تسليم محاصيلهم للباشا بسعر منخفض وبذلك لم يحصلوا على أي ربح من الأسعار المرتفعة التى كان يتقاضاها محمد على من التجار الأجانب .

وقد أثر الاحتكار بشكل مباشر على سكان الريف حين حرم الفلاحين من أى حافز لتحسين أحوالهم وجردهم نظام محمد على من كل بادرة للنهوض بزراعتهم بل وصل الأمر بالفلاحين إلى حد إحراق المحاصيل حتى يحرموا سلطات محمد على منها .

وتمثل السخرة المظهر الثالث للحصول على الفائض فى عهد محمد على فخلال العصر العثمانى كانت السخرة تتم محليا أى أن كل فلاح كان يعمل فى المنطقة التى ينتمى إليها وكانت السخرة قاصرة على صيانة الجسور وحمايتها وقت الفيضان .

أما فى عصر محمد على فقد اتسع نطاق السخرة نتيجة لحفر الترع وإنشاء القناطر وتعلية الجسور لتوفير المياه اللازمة للزراعة الصيفية وتقدر بعض المصادر أن مجموع الأعمال الترابية الناتجة عن حفر الترع فى عهد محمد على

كان يتراوح ما بين ٧١,٨٧٩,٣٩٠ - ٧٩,١١٥,٣٠٠ متر مكعب وكان متوسط ما يساهم به الفلاح الواحد فى هذه الأعمال يبلغ ستون يوما وأنه كان يمكن استدعاء ٤٠٠ ألف فلاح سنويا .

وكانت صيانة الترع فى الوجه البحرى تتطلب حفر ٢٠,٧٣٠,٨١١ متر مكعب سنويا بينما كان الفلاحون المسخرون يعملون تحت ظروف سيئة من بينها نقص الغذاء[٢٨] .

وإلى جانب السخرة شاهد عصر محمد علي ظاهرة جديدة لم تكن معروفة فى العصر العثمانى وهى تجنيد الفلاحين على نطاق واسع للعمل فى قوات محمد على . وهى ظاهرة أدت إلى زيادة تذمر الفلاحين ورفضهم للنظام الذى أقامة محمد على وقد صور كلوت بك نظام التجنيد والأساليب التى كانت متبعه خلال عصر محمد على بقوله "أنه يكفى فى موسم التجنيد أن يتوجه بلوك من العساكر إلى إحدى القرى فينقض عليها ويجردها من سكانها الذكور بإلقاء القبض عليهم بمجرد وصوله إليها وبعد أن يشد وثاقهم بالحبال ويربط بعضهم ببعض يسير بهم إلى عاصمة المديرية ويتبعهم أمهاتهم وزوجاتهم وأولادهم صائحين ومولولين وهناك يختار الطبيب منهم من يكون أهلا للخدمة العسكرية.

هذا الأسلوب يقول عنه كلوت بك بأنه لم يكن همجيا فقط بل سىء العاقبة أيضا وعيوبه بادية للعيان لأنه بصرف النظر عن حالة العائلات التى تحرم من رجالها بالتجنيد فإن هذا النظام كان يحول دون نمو السكان ويؤدى للمدى البعيد إلى إفقار الريف، ذلك لأنه بمجرد توارد الأخبار على القرى بدنو القائمين على التجنيد يلجأ الشبان الأصحاء إلى الفرار إلى الصحراء[٢٩] .

وهناك ما يؤكد أن نظام التجنيد بصورته تلك قد شمل المسلمين والأقباط فقد جاء على الصفحة الأخيرة من دفتر تعداد النفوس الخاص بقرية الغنايم (أسيوط) تأشيرة تفيد أن المدعو عبد المسيح يوسف قد تقدم بأعراض فى شكل إقرار بأنهم نفرين بالناحية خلاف الذى بالجهادية وتحمل التأشيرة تاريخ ٨

رجب ١٢٦٧ هـ (١٨٥١) [٣٠] وفى مواجهه التجنيد كان بعض الفلاحين يلجئون إلى تشويه أجسادهم . وتفيد دفاتر فرز الذكور التى أعدت فى عهد سعيد عن الوجه القبلى أن نسبة من الذكور قد أحدثوا بأنفسهم عاهات وكان ابرز تلك العاهات هى قطع أصبع الشاهد الأيمن (السبابة) والذى يستخدم فى إطلاق البنادق .

فمن بين عدد الذكور البالغ ٢٦٢ فى قرية بنى غالب (أسيوط) كان هناك ٨٩ قد أحدثوا بأنفسهم عاهات وذلك من مجموع الذكور بالقرية الذين تبقوا من تعداد ١٢٦٤ هـ . ومن بين عدد الذكور الذين تبقوا من تعداد سنة ١٢٦٤ هـ بقرية الغنايم أسيوط والبالغ ٣٢٧٨ كان هناك ١٠٤٨ قد أحدثوا بأنفسهم عاهات ويشير نفس الدفتر إلى أنه حتى أولئك الذين أحدثوا فى انفسهم عاهات قد تم تجنيدهم ومنهم مسحيين فإذا أضفنا إلى هذا العدد فى القرية الأخيرة ٨٩٠ شخصا كانت لديهم عاهات غير مسببة يصبح نصف سكان القرية تقريبا من أصحاب العاهات[٣١] . وهنا يظهر فداحة ما دفعه الفلاحون ثمنا لمشروع محمد على .

أما المظهر الثانى لمقاومة الفلاحين لمشروع محمد على فهو حرق المحاصيل وهى ظاهرة أصبحت موضع شكوى المديرين فى الوجه القبلى ابتداء من عام ١٨٢٧ ثم ما لبثت أن تناولتها التشريعات التى صدرت طوال عصر محمد على وكان ذلك هو الرد المباشر على سياسة الاحتكار التى طبقها محمد على بشكل صارم . وهى ظاهرة استمرت حتى أواخر عصر محمد علي على الرغم من أن المشرع قد تصاعد بالعقوبة لمن يفعل ذلك. إلا أن ذلك لم يمنع الفلاحين من إحراق محصولاتهم ليحرموا سلطات محمد على منها . ففى قانون المنتخب الجديد الذى صدر فى أول محرم سنه ١٢٦١ هـ (يناير سنه ١٨٤٥) أصبحت العقوبة التى توقع على الجانى سواء كان من الفلاحين أو مشايخ القرى هى السجن مدى الحياة إذ هو خائن فى حق نفسه وحق الميرى[٣٢].

ولعل آخر مظاهر المقاومة السلبية لنظام محمد على هى الهرب من الأرض

وهى ظاهرة يمكن ملاحظتها منذ أواخر القرن الثامن عشر حين كان الفلاحون يهربون حتى شمال بلاد الشام هربا من ظلم المماليك والملتزمين وتلك الظاهرة لفتت نظر الرحالة الفرنسى فولنى الذى زار مصر وبلاد الشام خلال الأعوام ١٧٨٣ - ١٧٨٥ حيث وجد فولنى الفلاحين المصريين مهاجرين حتى حلب وديار بكر [٣٣].

وسوف تتكرر ظاهرة الهرب من الأرض فى عهد محمد على بل كانت احد الأسباب التى تذرع بها محمد على عام ١٨٣٢ فى زحفه على بلاد الشام .

وبعد الحرب السورية أصبح الفلاحون يهربون إلى المدن الكبرى أو إلى أبعاديات كبار الملاك أو لدى البدو طلبا للحماية وقد بلغ عدد الفلاحين الذين تم القبض عليهم فى مدينة الإسكندرية عام ١٨٣١ عشرة ألاف فلاح. وقد تسببت ظاهرة الهرب من الأرض فى نشأة نظام العهد الذى تحولت بمقتضاه مساحات واسعة من أراضى الفلاحين إلى المتعهدين من كبار رجال دولة محمد على ومن الأعيان القادرين على دفع الضرائب المتأخرة على تلك الاراضى وذلك ابتداء من عام ١٨٤٠ لتصبح فى النهاية ملكية خاصة إلى أولئك القادرين[٣٤].

ولدينا عدد من الوثائق توضح الظروف التى نشأ فيها ذلك النظام وأول تلك الوثائق هو ما كتبه على مبارك حول الظروف التى تركت فيه أسرته برنبال حيث يذكر على مبارك انه عجز أكثر أهل الناحية عن فلاحة الأرض وانكسرت عليهم الضرائب وأموال الديوان ففرض الحكام على هذه العائلة قدرا من الأطيان وطلبوا منهم أموالهم المنكسرة عليها وضربوا عليهم بعض الضرائب وشددوا فى طلبها بالسجن والضرب كأسوة باقى الفلاحين فضاق خناقهم من ذلك لعدم اعتيادهم الاهانة وبعد بذل ما بايدهم من المواشي وأساس البيوت رأوا أنهم لا ملجأ لهم من ذلك إلا الفرار من الأرض ففارقوا البلد وتفرقوا فى البلاد[٣٥].

أما الوثيقة الثانية فهو ما سجله جبريل بير نقلا عن أوراق يوسف حككيان وهى تتحدث عن الظروف التى تحولت فيها قرية ساقلته (المنيا) إلى عهدة فتذكر

تلك الأوراق أن معظم أهل القرية قد جندوا وأصبحت أراضيها غير مزروعة وتراكمت عليها الضرائب بمدة سبع سنوات إلى أن تعهد احد الموظفين المدنيين بدفع تلك المتأخرات عن القرية[٣٦]. وهى ظروف لا تختلف كثيرا عما ذكره على مبارك عن قرية هورين التى تراكمت عليها الضرائب وهجرها أهلها فتعهد بها أحمد بيك أبو مصطفى الذى كان عمدة مليج (منوفية) فأقام بها سبع سنوات حتى عمرها[٣٧].

وهو نفس الدور الذى لعبه يوسف عبد الشهيد فى تعمير قرية نزلة الفلاحين التى تراكمت عليها الضرائب وهجرها بعض أهلها حيث قام المذكور بسداد الضرائب التى كانت متأخرة على تلك القرية وصرف عليها مبالغ كبيرة "وعمر النزلة بعد تخريبها" كما تقول وثائق الداخلية[٣٨].

أما آخر الوثائق التى توضح الظروف التى نشأ فيها نظام العهد فهو تقرير كتبه القنصل الروسى فى عام ١٨٣٨ من قنا عندما ذهب إلى هناك لاستقبال محمد على عند عودته من رحلته إلى السودان كتب القنصل الروسى إلى حكومته يصور أوضاع الصعيد الأعلى ويقارن بين تلك الأوضاع عام ١٨٣٥ وبين الأوضاع التى انتهى إليها عام ١٨٣٨ والتى زادت تدهورا ويقول "أن القرى والحقول التى كانت عامره عام ١٨٣٥ قد أصبحت مهجورة وأصبح البؤس يخيم على كل مكان" ويحدد التقرير الأسباب التى أدت إلى بؤس الفلاحين وتدهور أوضاع الريف وهى التجنيد والضرائب والاحتكار ويقول "ميدوم" انه لم يجد فى القرى سوى رجال مسنين ونساء وأطفال مرضى من بينهم أولئك الذين شوهوا أجسادهم هربا من التجنيد[٣٩].

انتفاضات الفلاحين ضد حكم محمد على :

شهدت الفترة الأولى من حكم محمد على قدرا من القلق وذلك بسبب الصراع على السلطة ضد بقايا المماليك ومحاولة محمد على إقامة سلطه له فى الريف وكان ذلك القلق امتدادًا للأوضاع التى خلفها الغزو الفرنسى . وعلى

الرغم من أقامه الدولة المركزية فإن القلق قد استمر للأسباب التى اشرنا إليها حيث شهد الريف المصرى العديد من الانتفاضات ضد حكم محمد على[٤٠].

ولعل أول انتفاضة واسعة النطاق حدثت فى عهد محمد على هى تلك الانتفاضة التى أشار إليها على مبارك فى موضعين، الأول: عند حديثه عن قرية السليمية (قنا) والتى وقعت فى صعيد مصر فعلى مبارك يذكر" أنه ظهر فى هذه القرية عام ١٢٣٦هـ(٢٠/١٨٢١) رجل اسمه الشيخ احمد يدعى الصلاح وأقام بناحية حجازة من بلاد قفط واجتمعت عليه الناس وصار يعطيهم العهود وكثر إتباعه حتى بلغوا ألف – على ما قيل – فاغتر بذلك واظهر الخروج على الحكومة ورتب من إتباعه حكاما كحكام الديوان وضرب على البلاد الجرائم (الفرد أو الضرائب) ونهب الأموال وما فى الأسواق من غلال الميرى وما عند الصيارف من النقود وأكثر من الفساد برا وبحرا وخافته البلاد والحكام وقد استمرت هذه الانتفاضة شهرين استطاعت بعدها قوات محمد على هزيمة الثوار وقتلت عددًا كبيرًا منهم وفر زعيمهم إلى الحجاز"[٤١].

الموضع الاخر: فقد جاء عند حديث على مبارك عن قرية الفشن وأحمد باشا طاهر بقوله "وفى سنه ١٢٣٨هـ ظهر رجل من الصعيد الأعلى اسمه الشيخ أحمد تلقب بالمهدى واجتمع عليه خلق كثير من بلاد كثيرة وأظهر مخالفة للحكام وطرد بعضهم من بلاد الصعيد وقامت معه البلاد وتجرأ على نهب شون الديوان وأخذ الأموال الأميرية وكان يعطى المأخوذ منهم أوراقا بختمه بالاستلام " ويفهم مما ذكره على مبارك أن الثوار تمكنوا من فرض سيطرتهم على بعض المناطق واسقطوا سلطة الحكومة عنها .

وكان الرحالة سان جون قد تحدث عن هذه الانتفاضة نقلا عن شاهد عيان قاد أحمد باشا طاهر المشهور بقسوته القوات الحكومية التى توجهت للقضاء على هذه الثورة. ومع استمرار المجابهة مع قوات الحكومة كان الفلاحون الذين تدمر قراهم ينضمون للثورة التى اتسع نطاقها ووصلت إلى أبواب قنا[٤٢]. ويقول

على مبارك أن المعركة الفاصلة بين قوات أحمد باشا والثوار قد دارت بين ناحيتى الخربة والشرفا قرب قنا وانتهت بانتصار قوات الحكومة وفر الشيخ هاربا[٤٣] إلا أن الرحالة سان جون يؤكد أن استسلام الثوار لم يكن كاملا فبين حين وآخر كانت تظهر دلائل التمرد فى قرية أو فى اخرى مما يؤكد أن هذه الانتفاضة قد استمرت بعض الوقت وحتى تبث سلطات محمد على الرعب فى قلوب الفلاحين قامت بربط الفلاحين الذين تم اسرهم فى فوهات المدافع وأطلقت النار فخروا صرعى امام أعين الباقين وقد قام أحمد باشا طاهر بذبح مئات الفلاحين الذين استسلموا ويقدر شاهد عيان أن عدد القتلى قد بلغ ١٠٠٠ قتيل[٤٤] ويقول جاك بيرك أن هذه الحركة قامت كمعارضة لنظام الاحتكار الذى طبقة محمد على وأن الغلال التى كان يستولى عليها الثائرون من شون الحكومة كانوا يقومون بتوزيعها على الفلاحين الأمر الذى جعل جاك بيرك يقرر أن هذه الحركة كانت تتضمن أهداف اجتماعية[٤٥].

ويعترف محمد على بأن المنطقة أصيبت بالإضرار سنه ١٢٣٨ هـ من جراء واقعة المهدى وأن الفلاحين الذين فروا من قراهم خلال تصفية هذه الحركة لم يعودوا إليها حتى بداية سنه ١٢٤٠هـ(١٨٢٤)[٤٦] عندما اندلعت الحركة الثالثة فى هذه المنطقة بقيادة رجل مغربى يدعى أحمد ابن إدريس قدم من الحجاز عن طريق القصير فوقعت مشادة بينه وبين عمال الجمارك على مكوس فرضوها على أمتعته فسار إلى قنا ثم إلى أسنا وحرض الاهالى على الثورة ضد السلطة مستغلا السخط الكامن فى النفوس بسبب التجنيد وانضمت إليه جموع كبيرة من الفلاحين سار بها حتى فرشوط[٤٧] وقد نشبت هذه الثورة فى ابريل ١٨٢٤ وامتدت من اسنا حتى أسوان وكانت هذه الثورة نذيرا بخرق الاتفاقيات من جانب عدد من قبائل البدو القوية التى كانت تسيطر على الصحراء الغربية من القصير إلى سواكن، وقد أعلن الشيخ أحمد بن إدريس أنه مرسل من قبل الله ونبيه ليقضى على أسباب شقاء المصريين وليعاقب محمد على الذى استحدث بدعا تتعارض مع عقيدة الإسلام وقد استفلحت هذه الثورة ووصلت غارتها إلى جرجا،

فصدرت الأوامر إلى القوات التى كانت تضم عدة فصائل من جيش الفلاحين الجديد بالتقدم ضد الثوار وفى البداية ظل الجنود الفلاحين على ولائهم للحكومة، لكن خلال شهر فر كثير من الجند الجدد وانضموا إلى الثوار . أما المتمردون الذين كانوا قد ثبتوا بنجاح خلال المناوشات الأولى فإنهم سرعان ما أعادوا تجميع أنفسهم وواصلوا القتال حيث استمرت الثورة نحو ستة أسابيع تمكنت بعدها سلطات محمد على من القضاء عليها على يد قوات تركية تساعدها قوات من البدو الموالين لمحمد على وتقرر ريفلين أنه على الرغم من أن الخسائر التى تكبدها الثوار فى الأرواح غير معروفة إلا أنها كانت من الفداحة بحيث قام الفلاحون بالبحث عن وسيلة أخرى لمقاومة سياسة التجنيد وترى ريفلين أن هذه الانتفاضة كان من الممكن أن تتحول إلى ثورة حقيقية[٤٨].

ويعطى خالد فهمى بعض التفاصيل عن هذه الانتفاضة فهو يشير إلى أنها نشبت بسبب سياسة محمد على فى التجنيد والضرائب وان عدد الذين شاركوا فيها يبلغ ٣٠ ألف من الفلاحين وأن الذى قادها أحد رجال الدين وأسمه يدعى رضوان وأنه أعلن خروج محمد على على الدين وأن الانتفاضة امتدت إلى مديريات مصر الوسطى بعد ان امتد إليها نظام التجنيد وكان إرسال قوات الجيش الجديد لسحق التمرد يحمل مخاطرة كبيرة لأن معظم أفراد القوات كانوا مجندين من تلك المناطق وان قوه من ٥٠٠ من الفرسان و٣٠٠٠ من مشاه الجيش الجديد قد استطاعت القضاء على الانتفاضة خلال أسبوعين بعد معركة قتل فيها أكثر من أربعه ألاف من الثوار وهرب قائد التمرد إلا أن رواية خالد فهمى تحمل بعض التناقض حين يذكر أن ولاء قوات الجيش الجديد قد نال أعجاب محمد على حيث لم تتردد قوات الجيش الجديد فى قتال أقاربهم وجيرانهم فى القرى الثائرة بل أن احد أفراد تلك القوة لم يتردد فى قتل والده بعد أن فشل فى اقناعه بالتسليم وهو رأى يتناقض مع ما قيل حول تمرد تلك القوات التى انضم منها ٧٠٠جندى إلى الثوار[٤٩].

ومن الواضح أن هذه الانتفاضات لم تكن قاصرة على الوجه القبلى فقد شهدت مديرية المنوفية فى مايو ١٨٢٣ بعض الانتفاضات ضد التجنيد والضرائب الباهظة، لكن السلطات الحكومية تمكنت من إخمادها وعوقب الثائرون عقابا شديدا وفى عام ١٨٢٦ تحدث القنصل البريطانى هنرى سولت عن انتفاضة جديدة وتمرد فى مديرية الشرقية بسبب الضرائب الجديدة التى لم تعد تطاق وقد أرسلت قوات من الجيش لإخماد هذا التمرد(٥٠).

ومن الواضح أن انتفاضات القرى خلال العشرينات من القرن التاسع عشر أصبحت ظاهرة يجب مواجهتها، فعندما صدرت لائحة الفلاحة فى عام ١٨٢٩ تناولت موضوعات مثل اعتداء الفلاحين على موظفى الحكومة بشكل جماعى وكذلك حددت اللائحة أنواع العقوبات التى يجب توقيعها فى كل حالة " إذا كان المأمور أو حاكم الخط يرسل إلى بلد احدا بخصوص مطالب الديوان ويحصل من عموم أهالى الناحية عصيان ويفزعون بالسلاح ولم يطاوعوه فيقتضى أن –وقت ذلك – يتوجه المأمور إلى الناحية المذكورة فإذا عصوه أيضا وما أطاعوه، فإذا كان قريب من تلك الناحية موجود اوردى – من عساكر الخيالة فيرسل إليها عساكر يحيطون بها ويضبطون كبار مشايخها وينظر إلى من كان سببا فى العصيان فيرسل إلى لومان أسكندرية يقيم فيه سنة واحدة وباقى المشايخ ورفاقهم الذين وجدوا فى العصيان يضرب كل منهم أربعمائة جلدة"(٥١).

ومن الواضح أن انتفاضات الفلاحين قد استمرت حتى أواخر عصر محمد على فمن ناحية تضمنت التشريعات الصادرة خلال تلك الفترة نفس النص الخاص بتمرد القرى(٥٢) كما أن مذكرات يوسف حككيان تشير إلى أنه فى أغسطس ١٨٤٦ كانت الكراهية ضد الحكومة أخذه فى التزايد بسبب أوامر محمد على المطالبة بالتوسع فى زراعة الأرز وقد نتج عن ذلك عدم قدره الفلاحين على زراعة أراضيهم وبالتالى رفض الفلاحون الاستجابة للأوامر

ولجئوا إلى حمل السلاح وتشير المصادر أن الفلاحين فى مديرية المنيا فى نفس العام لجأوا إلى حمل السلاح بالإضافة إلى اغتيال بعض مشايخ القرى[٥٣]

العمال والصناعة فى مشروع محمد على :

سبق أن اشرنا إلى أن مشروع محمد على فى جوانبه الاقتصادية كان يهدف إلى أقامة اقتصاد متنوع ومستقل فى إطار السوق العالمى تلعب الصناعة فيه دورا رئيسيا وقد استطاع محمد على خلال ما يقرب من ثلاثة عقود أقامة بناء صناعى. فمع بداية الثلاثينات أصبح يوجد فى مصر ٣٠ مصنعا للغزل والنسيج وشملت صناعة النسيج المنسوجات القطنية والحريرية والكتانية والصوفية.

وبالنسبة لصناعة المعادن أصبح يوجد بمصر ٨٠٠ فرن لإنتاج المعدات وقطع الغيار وكل لوازم الحرب التى كانت مصر تستوردها من أوربا فى فترة سابقة، كما وجدت مصانع لإنتاج الأسلحة والذخائر المختلفة، فضلا عن ترسانة حربية. كما وجدت صناعات للسكر والصبغة، والزجاج، وصناعات للورق ودبغ الجلود والمواد الكيماوية وقد أتاحت تلك الصناعات الفرصة لوجود أسطول للنقل البحرى . كان يقوم بنقل الصادرات والواردات المصرية من وإلى الخارج[٥٤].

وقد ضمت القاعدة الصناعية التى أقامها محمد على ٢٣٠ ألف عامل منهم ٨٠ ألف يعملون فى صناعة النسيج و٤٠ ألف فى مهن البناء، ولا يتضمن الرقم الاجمالى النساء اللاتى كن يعملن فى الغزل والنسيج فى منازلهن وتقول عفاف لطفى السيد أنه إذا ما تم استبعاد أولئك الذين يعملون فى صناعة الدقيق وضرب الأرز يصبح هناك حوالى ٢٠٠ ألف يعملون فى مؤسسات صناعية وهو رقم يمثل ٤٪ من عدد سكان مصر ويقترب من ٢٥٪ من مجموع الرجال فوق سن الخامسة عشر وهو سن العمل[٥٥].

وكان العمال يجمعون للعمل فى المصانع بطريقة التجنيد فى الجيش من الفلاحين فى الريف وفقراء المدينة وأصحاب الحرف ويقوم رجال الإدارة ومشايخ الحارات بجمعهم من خلال توجيهات مركزية كما حدث عام ١٢٤٥(١٨٢٩) عندما

صدر الأمر إلى جميع المأمورين بجمع القلافطة (الذين يطلون السفن بالقار) للعمل فى الترسانة البحرية بالإسكندرية[٥٦] ونظر لحاجة المصانع إلى العمال وبعد أن استوعب الجيش العدد الكبير من الشباب فقد استخدم محمد على النساء للعمل فى المصانع إلى جانب الرجال وهى حقيقة أكدها البارون دى بوالكمت فى تقريره المعروف فهو يذكر أنه رأى ١٥٠ امرأة يعملن فى مصانع دمياط والمنصورة وهن محجبات ويقول أن شدة الرقابة من قبل سلطات محمد على قد حالت دون أى خروج على الأخلاق كما كان النساء يعملن فى مصنع الطرابيش فى فوه هذا بالإضافة إلى أن النساء فى المنازل كان يوزع عليهن قدرا من الكتان لإعادته مغزولا بعد وقت محدد[٥٧].

كما كان الأطفال يجندون للعمل فى المصانع وهناك العديد من الأوامر الخاصة يجمع الأطفال لإعدادهم للعمل فى المصانع المختلفة[٥٨]. وقد كان استخدام الأطفال عاما فى المصانع بما فى ذلك المصانع الحربية.

وهناك مصدر رابع للعمالة هم المجندون الذين يثبت عدم لياقتهم للخدمة العسكرية وهؤلاء كانوا يحالون للعمل فى المصانع . أما تجربة تشغيل الرقيق من الواضح أنها لم تلق نجاحا خصوصا فى صناعة النسيج الأمر الذى جعل محمد على يصرف النظر عنها. ويبدو أن محمد على كان أميل إلى استيعاب فقراء المدينة فى مشروعات التصنيع ففى عام ١٨٣٠ طلب محمد على جمع المتسولين فى مدينة القاهرة للعمل فى المصانع[٥٩].

وقد تحدثت المصادر عن معاناة العمال فى المصانع، فقد كان العمال يحصلون على جزء من أجورهم عينا سواء فى شكل جراية أو سلع عينية وكثيرا ما كانوا يبيعونها بأبخس الأثمان . كما أنهم لم يكونوا يحصلون على أجورهم بشكل منتظم فقد كانت الأجور تتأخر لأكثر من أربعة شهور خصوصا فى فترات الأزمات المالية. الأمر الذى كان يضطر معه العامل إلى التنازل عن جزء من مستحقاته من أجل الحصول على الباقى وفى بعض الأحيان كان العمال يحصلون على اذونات مؤجلة الدفع فيضطرون إلى بيعها للتجار والمرابين بقيم تقل عن

قيمتها الحقيقية بما يتراوح من بين ١٥-٢٥ ٪[٦٠].

وكان العمال يتحملون تكاليف إصلاح الآلات التى تتعطل وفى نفس الوقت كانت سلطات محمد على تقوم بتخفيض أجور العمال عندما يكون هناك ضرورة لتخفيض النفقات.

وأخيرا فهناك حقيقة ملفتة للنظر أشار إليها على الجريتلى من خلال الوثائق المصرية وهى أن العمال كانوا يشاركون فى أعمال العونة الاعمال العامة. ففى سنه ١٢٤٩هـ (١٨٣٢) هرب بعض عمال ورشة دمنهور (فوريقة) خلال قيامهم بأعمال تطهير ترعة الخطاطبة ومن ثم صدرت الأوامر بالقبض على أولئك العمال الذين لم يعودوا إلى الفاوريقات بعد تطهير تلك الترعة[٦١].

وعلى الرغم من دفاع عفاف لطفى السيد عن أوضاع العمال فى عصر محمد على سواء فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل وتشغيل النساء والأطفال مقارنة ببريطانيا فى القرن التاسع عشر إلا أنها تعترف بتأخر الأجور لأكثر من أربعه شهور كما حدث عام ١٨٢٨ عندما حصل عمال مصنع الجرانيت على نصف أجورهم عينا، كما شكا عمال مصنع المنصورة من نفس التأخير فى مرتباتهم[٦٢].

هذه الأوضاع جعلت العمال يقاومون مشروع محمد على فى الصناعة وتصفهم عفاف لطفى السيد بأنهم كانوا تعساء لدرجة تدعوهم للهرب من المصانع وقد أشار الجبرتى إلى حالات متعددة لهرب العمال ، ففى عام ١٢٤٧هـ (١٨٣١) هرب ٩٠ عاملا من ورشه قليوب كما هرب ٢٩٨ عامل من ورشه المحلة. كما كان الأولاد الذين يجمعهم مشايخ الحارات يهربون من المصانع وينتقلون من مكان إلى اخر حتى لا يعرف احد مكانهم، وكان مشايخ الحارات يتسترون عليهم مقابل رشوة ويحضرون بدلا منهم أطفال غير صالحين للعمل، وقد اشرنا إلى هرب عمال ورشة دمنهور بعد قيامهم بتطهير ترعة الخطاطبة [٦٣].

وتشير المصادر إلى حالات إضراب عن العمل والتمارض وتخريب الآلات رغم وسائل العقاب العنيفة التى كانت تطبق عليهم كما لجأ العمال فى بعض الأحيان

لإحراق المصانع كما حدث فى مصنع أسيوط الذى احرقه العمال وكان يعمل به ٦٠٠ عامل[٦٤] وفيما يتعلق بالنساء اللاتى كن يقمن بغزل الكتان تشير المصادر إلى أنه بلغ من ثقل العمل عليهن حدا كن يلجأن معه إلى تشويه بعض أصابعهن تهربا من ذلك الغزل[٦٥]. أما لماذا لم تتكرر الاضرابات والانقطاع عن العمل؟ فان عفاف لطفى السيد تقدم لذلك تفسيرا مقبولا فهى تقول : ولم يكن لجوء العمال للتمرد والإضراب المتكرر يرجع لكون العمال لم يكونوا أكثر سلبية من غيرهم فى أى مكان فى العالم بل لان البدائل كانت أكثر سوءا لان العمال كانوا على الاقل يحصلون على أجور تكفل لهم الحياة وأسرهم[٦٦].

وفى نفس الوقت فإن محاولة محمد على السيطرة على النشاط الحرفى فى الريف كانت تلقى مقاومة عنيفة من الحرفيين فى الريف خاصة فى مجال صناعة النسيج فقد هاجم الفلاحون فى قرية اشمون (منوفية) ناظر الأنوال عندما حاول الاستيلاء على القماش (البرانى) المصنوع بمعرفه الفلاحين، ومن ثم أصدرت سلطات محمد على أمرا بالقبض على كل الفلاحين فى تلك القرية[٦٧].

كما حدث وترك الفلاحون أراضيهم فى مواجهه سلطات محمد على كان النساجون والصباغون يتركون قراهم هربا من سلطات محمد على التى كانت تريد ان تحصل على المنتج بأقل من سعره . بل أن سلطات محمد على قد دخلت فى صراع من النساء فى القرى حول تسويق رغيف الخبز[٦٨].

وفى نفس الوقت فقد تكونت خلال حكم محمد على طبقة من كبار ملاك الاراضى الزراعية سواء حائزى الابعاديات أو الجفالك (الضياع الملكية) أو من المتعهدين الذين آلت إليهم السلطة فى الريف هذه الطبقة أصبحت مصالحها تتعارض مع استمرار نظام الاحتكار وأصبحت تلك الطبقة تواقة للحصول على الإرباح وذلك عن طريق بيع هؤلاء المنتجين لمحاصيلهم فى السوق الحرة بعيدا عن تحكم حكومة محمد على فى عمليات التسويق فقد كانت حكومة محمد على تشترى إردب القمح فى الريف بأربعين قرشا خلال الأعوام ١٨٤٤-١٨٤٦ بينما

كانت أسعاره فى الإسكندرية ٩٤قرشا. ومن ثم فقد أصبح هناك حافز قوى للمنتجين فى الريف للالتفاف حول النظام الذى أقامة محمد فى تسويق المحصولات . ومنذ فترة ترجع إلى عام ١٨٤٢ كتب مراسل التايمز اللندنية يقول أن سلطات محمد على أصبحت عاجزة عن وقف عمليات بيع كميات صغيرة من المحاصيل فى الأسواق. وكان الأجانب الذين حصلوا على أبعاديات هم الأسبق فى تسويق محصولاتهم بعيدا عن سلطات محمد على ويشير تقرير آخر للتايمز أنه ما كاد يحل عام ١٨٤٨ حتى كان فى أمكان المنتجين فى الريف بيع محصولاتهم لمن يريدون(٦٩).

وثمة عامل أخير فى عوامل انهيار مشروع محمد على وهو أن محمد على قد بدأ مشروعه بعيدا عن الطبقة الوسطى وطموحاتها التى كانت واضحة فى نهاية القرن الثامن عشر بل أن محمد على قد اصطدم ببعض عناصر الطبقة الوسطى خلال بنائه لقاعدة القوة. وفى نفس الوقت فان مشروعات محمد على الاقتصادية قد تمت على حساب تلك الطبقة بجناحيها من الصناع والتجار وهى الفئات التى لعبت دورا واضحا فى الحياة العامة فى نهاية القرن الثامن عشر وخلال الحملة الفرنسية والفترة التى أعقبتها وأوائل حكم محمد على (٧٠). حيث مول كبار التجار حملة محمد علي على الحجاز عام ١٨١١ ومنهم محمد المحروقى طمعا فى تجارة البحر الأحمر وليس لدينا حتى الان إحصائيات دقيقه عن حجم الضرر الذى لحق بالتجار من جراء سياسة محمد على وخاصة أولئك الذين كانوا يعملون فى تجارة البحر الأحمر وأن كان بعضهم قد عملوا كوكلاء للباشا وكذلك الحال بالنسبة للتجار المحليين(٧١) وكان لذلك مخاطره على السوق الداخلى فى الفترة التى أعقبت عصر محمد على حيث كان من الممكن أن تواجه الطبقة الوسطى غزو الرأسمالية الاوربية للسوق الداخلى بعد انهيار نظام الاحتكار بل أن محمد انيس يرى أن التحولات التى أحدثها محمد على تمت بمعزل عن القوى الشعبية التى ساعدته فى الوصول إلى الحكم وحمته من الإخطار الداخلية والخارجية التى تعرض لها فى السنوات الأولى من حكمه ليس

هذا فقط بل أن مشروع محمد علي قد تم بعد ضرب هذه القوى الشعبية وبذلك وقف محمد على وحيدا فى معركة البناء الاقتصادى والسياسى الداخلى وكذلك أمام القوى الاستعمارية وعلى هذا فعندما تداعى البناء العسكرى فى مواجهه التحدى الخارجى بات مشروع محمد على كله مهددا بالانهيار[٧٢]. ويلاحظ أن مشروعات التوسع الخارجى كانت جزءا من مشروع محمد على فى بناء دولة قوية فى شرق البحر المتوسط تجمع بين مصر وسوريا ومن ثم كانت حملة محمد علي على سوريا عام ١٨٣٢، ولم تكن سوريا فى مشروع محمد على مجرد مصدر للمواد الخام التى تفتقدها مصر مثل الخشب والحرير وسوق للمنتجات المصرية بل كانت سوريا منطقة عازلة بين مصر وتركيا كما كانت سوريا أداة للسيطرة على شبكة الطرق التجارية فى شرق البحر المتوسط[٧٣]. كذلك فقد تكمن محمد على بعد حملته على اليمن ١٨٣٥ من السيطرة على المجرى المائى عبر البحر الأحمر شريان التجارة القديم.

لقد كان النهوض الاقتصادى فى مشروع محمد علي يقوم على مطلب الاستقلال السياسى المدعم بالقوة العسكرية، وهذا يفسر الأهمية الكبرى التى كان يعلقها محمد على على القوة العسكرية، تلك القوة التى مكنت محمد علي من بسط سيطرته على المنطقة خارج حدود مصر مما ضمن لمصر سوقا أوسع ومصادر جديدة للمواد الخام والأيدى العاملة وكان ذلك يعنى وضعا استراتيجيا افضل ومركزا سياسيا اقوي[٧٤] الامر الذى جعل مصر تدخل فى صراع مع القوى الكبرى المتطلعة إلى المنطقة بلغ ذروته بالتدخل العسكرى المباشرة ضد قوات محمد على فى بلاد الشام عام ١٨٣٩، بعد أن لقيت مطالب محمد علي بالاستقلال رفضا من الدول الاوربية، فعندما تدخلت الدول الكبرى لصالح ثورة اليونان حتى حصلت اليونان على الاستقلال، كان محمد على يطمع أن تساعده تلك الدول فى الاستقلال، ففى أغسطس ١٨٢٨ وقع محمد علي اتفاقا مع أمير البحر الانجليزي يقضى بسحب القوات المصرية من شبه جزيرة اليونان وبذلك اتى محمد على عملا من اعمال السيادة عندما تصرف كحاكم مستقل الأمر

الذى اوجد أول عوامل الشقاق بين محمد على والسلطان العثمانى.

وعقب حرب الشام الأولى وفى الثالث من ديسمبر ١٨٣٤ وبعد توقيع الدولة العثمانية لمعاهده هنكارسكلاسى مع روسيا قدم محمد علي إلى حكومات لندن وباريس وفينا مذكرة شرح فيها خطر النفوذ الروسى فى الاستانة وعرض محمد على فى تلك المذكرة على الدول أمكانية القيام بعمل عسكرى ضد الروس فى القسطنطينية شريطة أن تعترف الدول بحقه فى الاستقلال على أن يظل حليفا للسلطان بعد طرد الروس من القسطنطينية. غير ان الدول الكبرى أبلغت محمد على بحرصها على استمرار الحالة التى خلفتها معاهدة كوتاهية وأن محمد علي إذا حاول الاستقلال فان تلك الدول لن تتردد فى تقديم العون للباب العالى .

وفى الخامس والعشرين من مايو ١٨٣٨ استدعى محمد على القائم بأعمال كل من إنجلترا وفرنسا وابلغهما كل على حده برغبته فى الاستقلال كما ابلغ كل من القائم بأعمال روسيا (الكونت ميدوم) والقائم بأعمال النمسا (لورين) فى اليوم التالى بنفس الرغبة لكن رغبته قوبلت بالرفض . وفى ٥ سبتمبر سنة ١٨٣٨ صرح محمد على بأن النظام الوراثى هو الكفيل بتحقيق آماله وإنه سيرضى بذلك إذا سويت المسألة عن طريق التفاوض . أما إذا اضطر للقتال فانه لن يكتفى بإعلان نظام الوراثة بل إعلان استقلال مصر(٧٥).

غير أنه عندما وقعت حرب الشام الثانية وتمكنت القوات المصرية من هزيمة القوات العثمانية كانت الدول الأربع التى تدخلت ضد نابليون قد قررت التدخل العسكرى ضد محمد علي فى بلاد الشام واستطاعت القوات الانجليزية إلحاق عدد من الهزائم بالقوات المصرية ومن ثم قبل محمد علي التسوية التى وضعتها الدول للمسالة المصرية.

وهنا يبرز التحدى الخارجى لمشروع محمد على وهو تحدى خلفته عوامل متعددة: أولها التطورات التى حدثت فى النظام الاقتصادى العالمى ذلك أن الرأسمالية التجارية قد واجهت خلال القرن الثامن عشر تحديا من مصدرين:

أحدهما الصراع الذى نشب بين القوى الكبرى بسبب تضاؤل الإرباح التى كانت تحصل عليها تلك الدول من المستعمرات وخلال ذلك الصراع انهارت معظم الإمبراطوريات التى تكونت منذ نهاية القرن الخامس عشر وكانت آ خر حلقات ذلك الصراع حرب السنوات السبع بين إنجلترا وفرنسا (١٧٥٧- ١٧٦٣) وفيها فقدت فرنسا نصف إمبراطوريتها تقريبا بينما تضاعفت الإمبراطورية البريطانية وانفتح الطريق أمامها للسيطرة على الهند(٧٦).

أما التحدى الأخر الذى واجهته الرأسمالية الأوربية فكان مصدره فلاسفة عصر الاستنارة الذين تحدوا الأساس الفكرى لمرحلة الرأسمالية التجارية الذى كان يقوم على أساس أن ثروة العالم ثابتة وان الدولة يمكنها أن تزيد ثروتها على حساب الآخرين. وقد طرح المفكرون الجدد الإطار الفكرى البديل الذى يقوم على الحرية الاقتصادية بما فى ذلك حرية العمل وحرية التجارة (دعه يعمل دعه يجر)(٧٧).

وفى نفس الوقت كان التراكمات التى تكونت لدى بعض الدول الأوربية خلال فترة الاستعمار التجارى قد ساعدت الصناعات فى تلك الدول على النهوض وظهور الرأسمالية الصناعية حيث حلت الصناعات الآلية محل الصناعات المنزلية اليدوية وعلى ذلك فقد شهد النصف الثانى من القرن الثامن عشر تغييرات كبيرة فى أدوات العمل والإنتاج. وهى التطورات التى أطلق عليها ارنولد توينبى اسم الثورة الصناعية والتى بدأت فى إنجلترا قبل غيرها من الدول الأوربية(٧٨).

وما لبث البريطانيون أن أصبحوا صناع العالم بلا منازع عندما أصبح الإنتاج الإنجليزي يصل إلى أى مكان فى العالم كما حقق الإنجليز وضعا احتكاريا فى بعض السلع حتى عام ١٨٧٠ على الأقل(٧٩). وعلى ذلك أصبحت السياسة البريطانية فى تلك الفترة تعمل على إزالة معوقات تقف أمام التجارة البريطانية ولو عن طريق العمل العسكرى(٨٠) . حدث ذلك عندما حاربت انجلترا فى الصين

فيما عرف بحرب الأفيون وحاربت ضد محمد علي وأصبحت انجلترا تعمل على تطبيق سياسة الباب المفتوح فى أكثر من مكان فى العالم فقد أرغمت الصين عام ١٨٤٣ بعد هزيمتها فى حرب الأفيون على قبول معاهدة مع بريطانيا فتحت بمقتضاها الصين خمس من موانيها التجارية البريطانية .

وفيما يتعلق بالدول العثمانية وقعت بريطانيا مع الباب العالى اتفاقية بلطة ليمان فى أغسطس ١٨٣٨ وهى معاهدة تجارية وبحرية تتكون من ثمانية بنود تتعلق بحرية التجارة وإبطال احتكار الدول للحاصلات الزراعية وغيرها وإلغاء نظام الرخص التى كانت تعطيها السلطات المحلية لشراء السلع ونقلها، وإزالة كل الإجراءات التى تتعلق بإكراه الرعايا البريطانيين للحصول على تلك الرخص وان تسرى هذه المعاهدة على كل الاراضى العثمانية بما فى ذلك مصر(٨١).

وخلال الفترة ما بين عامة ١٨٣٨ و ١٨٤٠ وقعت الدولة العثمانية اتفاقيات مماثلة مع النمسا وفرنسا ومعظم الدول الأوربية.

ولما كان الهدف من المعاهدة هو تطبيقها على مصر فقد اصدر الباب العالى أمراً إلى محمد علي فى يوليو ١٨٣٩ بتنفيذ تلك المعاهدة فى مصر ولما كانت تلك المعاهدة قد صدرت أبان إحتدام الأزمة بين السلطان العثمانى ومحمد علي فان محمد علي لم يطبق المعاهدة فى جو تلك الأزمة وكان ذلك أهم أسباب وقوف بريطانيا ضد محمد علي.

أما العامل الأخر فى التحدى الخارجى لمشروع محمد على فهو يتعلق بالتطورات والمتغيرات التى حدثت فى الموقف الاوربى والتعقيدات التى حدثت فى المسالة الشرقية عندما وقعت أزمة العلاقات المصرية العثمانية ١٨٣٢/١٨٤٠ والتى يمكن تحديدها على النحو التالى:

١- التنظيم الدولى الذى اسفر عنه مؤتمر فينا عام ١٨١٥ حين كونت الدول التى انتصرت على نابليون فيما بينها هيئة دولية أصبحت مهمتها حماية الأمن والسلام والنظام فى الجماعة الأوربية وفق الأسس التى صاغها مؤتمر فينا،

ومنها الحفاظ على الشرعية الدولية وتوازن القوى فى أوربا. وقد مارست هذه الدول التدخل فى شئون الدول الأخرى فى الفترة التالية بدعوى وجود خطر يهدد السلم والنظام فى أوربا، حدث ذلك عندما تدخلت تلك الدول ضد الثورة فى اسبانيا وفى نابولى عام ١٨٢٠ وقد تجاوز هذا التدخل القارة الأوربية عندما تدخلت تلك الدول ضد محمد علي عام ١٨٣٩ ابان أزمة العلاقات المصرية العثمانية على الرغم من أن الدولة العثمانية قد استبعدت من تسوية فينا بسبب معارضة روسيا. إلا أن التنظيم الأوربى قد نظر إلى محمد علي على انه خارج على الشرعية الدولية وباعتباره فى النهاية ثأثر على السلطان العثمانى صاحب الحق الشرعى فى السيادة على مصر(٨٢).

٢- التطور الذى طرأ على الموقف الفرنسى من المسألة الشرقية خلال أزمة العلاقات المصرية العثمانية (١٨٣٢ - ١٨٤٠) عندما أصبحت فرنسا تميز بين ما يسمى بمسألة القسطنطينية أى مستقبل الدولة العثمانية وبين مسألة الإسكندرية وتعنى مستقبل محمد علي فى مصر.

وبسبب هذا المفهوم الجديد للمسألة الشرقية حدثت الأزمة الدولية عام ٣٩/١٨٤٠ التى كادت أن تؤدى إلى حرب أوربية تقف فيها فرنسا ضد إنجلترا. عندما أصبحت فرنسا تميز بين مسألة القسطنطينية أى الموقف من روسيا تجاه الدولة العثمانية وبين مسألة الإسكندرية التى تقف فيها فرنسا إلى جانب محمد علي على أمل أن يساعد نجاح محمد علي فى تأييد مصالحها فى شرق البحر المتوسط(٨٢).

٣- التطور الذى طرأ على موقف روسيا من المسألة الشرقية بعد عام ١٨٣٠ حيث أصبحت روسيا خلال السنوات العشر التى أعقبت استقلال اليونان تميل إلى الوقوف إلى جانب الدول التى تعمل على الحفاظ على الدولة العثمانية بعد أن تبين لروسيا أن دول البلقان التى تتحرر من الحكم العثمانى تحاول التحرر من أى نفوذ اجنبى بما فى ذلك النفوذ الروسى.وكانت تلك تجربة روسيا مع اليونان.

وبالتالى فانه خلال أزمة العلاقات المصرية العثمانية ١٨٣٢ - ١٨٤٠ كانت روسيا قد استبدلت بسياسة المواجهة مع الدولة العثمانية سياسة تقوم على التغلغل الهادئ فى الدولة العثمانية. وأبلغت روسيا ذلك التحول فى سياستها هذه إلى النمسا فحظيت تلك السياسة بتأييد مترنيخ ولم تبلغ روسيا سياساتها الجديدة إلى بريطانيا التى ظلت تعتقد بأن روسيا لا تزال عند موقفها القديم من الدولة العثمانية. وعلى ذلك فقد استجابت روسيا لطلب السلطان العثمانى المساعدة العسكرية عام ١٨٣٣ فى مواجهة محمد علي. كما علمت روسيا بالتوافق مع انجلترا عندما وقعت أزمة عام ١٨٣٩[٨٤].

٤- رؤية مترنيخ الخاصة للمسألة المصرية خلال تلك الفترة وهى رؤيا تتفق مع المبادئ التى كان يرى مترنيخ أنها يجب أن تحكم العلاقات الدولية فقد كانت مفاهيم الدولة القومية غريبة عن فكر مترنيخ ومن ثم يجب القضاء عليها فى كل مكان وكان ذلك حفاظا على إمبراطورية النمسا نفسها التى كانت تكتنفها الحركات القومية[٨٥].

ومن هذا المنطق كان مترنيخ يرى أن روسيا هى أكثر الدول الأوربية محافظة وبعدا عن الأفكار التحررية وهى بذلك اقرب إلى النمسا من فرنسا التى كانت لا تزال تكتنفها الأفكار التحررية والثورية ومن ثم كان توقيع النمسا لاتفاق منشن جراتس فى ١٨ سبتمبر ١٨٣٣ فى أعقاب معاهدة هنكاراسكلاسى التى وقعتها روسيا مع الدولة العثمانية والتى أثارت ثائرة انجلترا وفرنسا. وقد نص اتفاق منشن جراتس على حق كل ملك فى طلب مساعدة الملوك الآخرين وانه لا يجوز لأية دولة أن تتدخل لتعطيل أو منع تلك المساعدة ما دام لم يطلب منها ذلك[٨٦].

ذلك هو الإطار العام الذى حدد موقف النمسا من أزمة العلاقات المصرية العثمانية عام ١٨٣٩/١٨٤٠ والذى أوضحه مترنيخ فى التعليمات التى أرسلها إلى شتيرمر سفير النمسا فى استانبول فى ٦ يوليو ١٩٣٩ والتى تضمنت "أن وجود محمد على يجب أن يكون فى إطار تبعية كاملة للسلطان العثمانى"[٨٧].

والحقيقة أن موقف مترنيخ كان متسقا مع المبادئ التى كان يؤمن بها يؤكد ذلك موقفه من ثورة اليونان فالمرجح أن السلطان محمود الثانى لم يطلب معونه محمد علي خلال أزمة اليونان إلا عملا بنصيحة مترنيخ كما أنه خلال الحرب فى اليونان أرسل مترنيخ الكونت بوكش أوستن فى مهمة خاصة لمحمد علي لحملة على مضاعفة جهده ضد الثورة فى اليونان(٨٨).

وفيما يتعلق بالموقف البريطانى فقد حكمته عوامل أكثر تعقيدا فقد أشرنا إلى تطور الرأسمالية الأوربية والبريطانية والتى أصبحت معها السياسية البريطانية تتبنى سياسة الباب المفتوح فى مناطق متعددة من العالم وبالتالى اصطدمت تلك السياسة بمشروع محمد على القائم على الاحتكار ليس فى مصر وحدها بل فى سوريا أيضا والمناطق التى خضعت لمحمد علي وهو ما يؤكد محمد فؤاد شكرى وعفاف لطفى السيد بل وتقارير القناصل البريطانيين خلال تلك الفترة فعقب توقيع اتفاق بلطة ليمان كتب القنصل البريطانى فى دمشق إلى بلمرستون يقول: "أن نظام محمد علي التجارى إذا وضع موضع التنفيذ فإنه يحمل فى طياته ضربة قوية لتجارتنا. وان محمد علي يبنى نظامه التجارى على أسس معقدة وغير ليبرالية لهذا فان صادراتنا ومنسوجاتنا المصنعة تجد فيه منافسا قويا.. وان محمد علي قد أرسل إلى سوريا مندوبين عدة من اجل بيع المنتجات الصناعية المصرية كما أن صادرات مصر إلى بريطانيا تتجاوز واردتها منها"(٨٩).

وفى نفس الوقت اصطدم مشروع محمد علي فى جوانبه الإستراتيجية بسياسة بريطانيا القائمة على تكامل الدولة العثمانية فى مواجهة اطماع روسيا وهى سياسة أصبحت تتبناها بريطانيا منذ أواخر القرن الثامن عشر كما أن مشروع محمد علي الذى أصبح يجمع بين مصر وسوريا فى دولة واحدة كان يحول دون تحقيق بريطانيا لاطماعها فى منطقة الليفانت وهو ما يؤكد تقرير القنصل البريطانى المشار إليه والذى يقول "... وإذا نظرنا إلى وجهة النظر

السياسية وتصورنا الوحدة الممكنة لكل هذه الإقليم تحت سلطة محمد علي فإن السؤال الذى يفرض نفسه هو ما أثر هذه الوحدة على مصالحنا فى أوربا وآسيا" ... وينتهى القنصل إلى القول " لا توجد مصلحة لبريطانيا فى قيام تلك الدولة"(٩٠).

ومن الواضح أن سياسة محمد علي التوسعية كانت تزعج بلمرستون الذى كان يرى أن مشروع محمد علي إذا لم يكن يهدف إلى تقويض الدولة العثمانية فانه قد يمنح الروس الفرص للقيام بتقويض الدولة العثمانية فيما بعد، خاصة بعد أن وقع الروس مع السلطان العثمانى معاهدة هنكارسكلامي فى يوليو سنة ١٨٣٣(٩١).

على الرغم من أن محمد علي كان من جانبه يحاول أن يهدئ من المخاوف البريطانية: عندما اقترح على بريطانيا الاشتراك فى حلف يتكون من تركيا وشاه إيران ومحمد علي بعد أن يسمح له بحكم سوريا وبلاد ما بين النهرين فى مواجهة اطماع روسيا فى اسيا.

غير أن بلمرستون وعلى ضوء التقارير التى كانت قد وصلته من السلطات البريطانية فى الهند كان مقتنعاً بأن تحركات محمد علي سوف تؤدى إلى مزيد من تدخل الروس فى الدولة العثمانية وهو موقف كانت تؤيده تقارير السفير البريطانى فى القسطنطينية.وزاد من تعقيد الموقف أن بريطانيا كانت خلال تلك الفترة تحاول دراسة إمكانية استخدام طريق الفرات كطريق لمواصلاتها مع الهند.

وكان بالمرستون يعتقد أن طريق الفرات سوف يظل تحت تهديد محمد علي طالما ظل محمد علي يسيطر على تلك المناطق وكانت تقارير القناصل البريطانيين وغيرهم تؤكد نية محمد علي فى السيطرة على شبة جزيرة العرب وخاصة جنوبها الغربى وهو ما أكدته حملة محمد علي على اليمن عام ١٨٣٥. وفى نفس الوقت كانت تقارير السفير البريطانى فى الاستانة تشير إلى إمكانية قيام تحالف بين محمد علي وروسيا(٩٢).

وبسبب تلك التقارير أصبح بلموستون مقتنعا بأن محمد علي قد تجاوز فى توسعه الحد المسموح له. وبات بلمرستون يعتقد أن مشروع محمد على يهدد الإمبراطورية البريطانية[٩٣].

ويؤكد هيكل من خلال الوثائق البريطانية وجهة النظر هذه وهو أن توسع محمد علي فى شرق البحر التوسط وتوحد مصر وسوريا فى كيان سياسى واحد قد أزعج بلمرستون وبريطانيا[٩٤].

لقد كان السؤال المطروح أمام بلمرستون كيف يمكن احتواء محمد علي دون أن يزيد سلطة الروس فى استانبول أو سلطة الفرنسيين فى القاهرة. فقد كان فى استطاعة بلمرستون منذ أن بدأت محاولات روسيا التقارب مع إنجلترا أن تختار إنجلترا بين فرنسا أو روسيا فى تكوين التحالف ضد محمد علي. كما كان فى الإمكان ترك كليهما معلقا. وكانت العلاقات ودية فقط مع حكومة فينا. ولبعض الوقت كان مترنيخ يأمل أن تلعب فينا الدور الرئيسى فى المفاوضات، لكن خطة مترنيخ لم تلق نجاحا بعد أن قررت الحكومة البريطانية أن تأخذ بيدها زمام الموقف فى العمل ضد محمد علي بشكل مباشر[٩٥].

ويوضح تقرير مرسل من بلمرستون إلى السفير البريطانى فى فينا بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٩ تفاصيل التحركات الروسية البريطانية خلال الفترة الحرجة من الأزمة وتصورات بريطانيا لمواجهة محمد علي ومنه يتضح أن بريطانيا قد قررت العمل مع روسيا فى الأزمة[٩٦].

وفى النهاية فإن هناك عوامل نفسية وشخصية حكمت موقف بريطانيا من الأزمة وهى كراهية بلمرستون الشخصية لمحمد علي، وهو موقف تجمع عليه المصادر. وترى عفاف لطفى السيد أن تحامل بلمرستون وصل إلى حد سخرية بلمرستون من محمد علي حين شبه بلمرستون محمد علي بالسارق ونادل المقهى الذى يسعى لأن يكون أميراً للمؤمنين[٩٧]. وفى هذه الاتجاه وصل إلى السلطة فى إستانبول ومع بداية احتدام الأزمة عام ١٨٣٨ رجال معادون لمحمد على من أمثال

خسرو خصم محمد علي اللدود والذى تجمعه مع محمد علي خصومة طويلة منذ أن وصلا إلى مصر ضمن القوة العثمانية التى شاركت فى طرد الفرنسيين. وعندما عين خسرو واليا علي مصر عقب خروج الفرنسيين عام ١٨٠١ كان محمد علي ضالعا فى الاحداث التى انتهت بطرد خسرو من مصر ثم كان محمد سببا فى تنحية خسرو عن قيادة الاسطول العثمانى خلال الحرب ضد ثوار اليونان. وعندما حدثت هزيمة قونية كان خسرو قائدا للجيش العثمانى وكانت الجولة الأخيرة فى الصراع بين الرجلين فى اعقاب معركة ناصيبين (يونيو ١٨٣٨) عندما توفى السلطان محمود الثانى قبل أن تصله أنباء هزيمة الجيش العثمانى فى تلك الظروف انتزع خسرو الأختام السلطانية ونصب نفسه صدرا أعظم. الأمر الذى أزعج محمد علي ومن ثم حاول محمد علي تنحية خسرو عن منصبه من خلال اتصال محمد علي بمراكز القوة فى الآستانة من امثال خليل باشا القائد العام الجديد للجيش العثمانى ووالدة السلطان الجديد نفسها. وبدوره طالب خسرو محمد على التخلى عن المناطق التى استولى عليها من أملاك السلطان مكتفيا بباشوية مصر.

والحقيقة أنه لم يكن فى امكان خسرو مقاومة ضغط محمد علي الذى كانت قد أصبحت فى يده كل عناصر القوة بعد أن انحاز الاسطول العثمانى وقائده إلى محمد على وعندما كان خسرو يفكر فى الاستجابة لمطالب محمد على كانت القوى الأوربية قد اتفقت على موقف موحد فى مواجهة الازمة بما فى ذلك فرنسا حيث أبلغ خسرو يوم ٢٧ يوليو ١٨٣٩ بقرار الدول الخمس الذى يطلب من الباب العالى عدم اتخاذ أى قرار فى الأزمة بدون التشاور مع الدول المذكورة وهى روسيا وبروسيا والنمسا وإنجلترا وفرنسا[٩٨].

وفى نفس الوقت وجد بلمرستون ضالته فى شخص أخر من الجيل الأصغر وهو مصطفى رشيد باشا الذى أصبح صدراً أعظم فيما بعد. وعلى مدى السنوات الحاسمة فى الأزمة (١٨٣٨/١٨٤١) كان كل من مصطفى رشيد

وبلمرستون مقتنعين بضرورة تطبيق بنود معاهدة بلطة ليمان على مصر وزاد من إحساس بلمرستون بأهمية تلك الخطوة قراءته لتقرير جون بورنج عن زيارة الأخير لمصر وعن أهمية الاحتكار فى تمويل جيش محمد علي ومن ثم فإن تطبيق المعاهدة المشار إليها سوف يضعف قوة محمد علي العسكرية. وكان ذلك وراء النص صراحة على تطبيق المعاهدات التى وقعتها الدولة العثمانية مع الدول الأوربية بما فى ذلك اتفاق بلطة ليمان على مصر(٩٩).

وقد بلغت عملية الصراع بين مصر والمصالح الأوربية ذروتها بالتدخل العسكرى ضد قوات محمد علي فى بلاد الشام ١٨٤٠ من خلال التحالف الرباعى الذى سبق أن خاض الحرب ضد نابليون.

وبهزيمة القوات المصرية فى بلاد الشام وافق محمد على على شروط معاهدة لندن التى وقعتها الدول الأربع فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ وفرمانات الوراثة المكملة لها والتى أصبحت تعرف بتسوية ١٨٤٠ ١٨٤١/ للمسألة المصرية والتى تقوم على:

١- تحجيم القوة المصرية وردها إلى داخل حدودها.

٢- اعطاء حكم مصر وراثياً لمحمد علي وأسرته ليكون الحكم فى اكبر أبناء الوالى.

٣- سريان المعاهدات التى وقعتها الدولة العثمانية مع الدول الأوربية ومنها معاهدة بلطة ليمان.

وقد حددت وثائق التسوية وضع مصر الدولى وعلاقتها بالدول العثمانية حتى اعلان الحماية على مصرفى عام ١٩١٤ مع قيام الحرب العالمية الأولى.

لقد كانت التسوية وراء الانتكاسة التى اعقبت حكم محمد علي ويمكن ملاحظة ذلك فى أكثر من مجال.

- خلفت تلك التسوية نوعا من العلاقات القلقة بين الدولة العثمانية وبين

الولاة من أسرة محمد علي وهى العلاقة التى نفذ من خلالها النفوذ الأوربى حين استعان الولاة بإنجلترا مرة كما فعل عباس فى أزمة التنظيمات العثمانية وفرنسا مرة أخرى كما فعل سعيد عندما منح امتياز حفر قناة السويس للفرنسى ديلسبس(١٠٠).

- تطبيق سياسة الباب المفتوح على الاقتصاد المصرى ووضع حد لدور الدولة فى الاقتصاد.

- القضاء على القاعدة الصناعية التى اقامها محمد على بفضل المنافسة غير المتكافئة مع السلع الوافدة (هناك أسباب أخرى لإنهيار الصناعة التى اقامها محمد على) وساعد على ذلك التغيير المتسارع فى عادات الاستهلاك وطرز العمارة وهو ما لاحظة على مبارك(١٠١).

تلك هى العوامل الداخلية والخارجية التى اجهضت مشروع محمد علي وسوف نلاحظ أنها سوف تتكرر فى مشروع النهضة الثانى (الثورة العرابية) على الرغم من الدور المتزايد الذى لعبته الجماهير والقوى الاجتماعية فى الثورة العرابية. وتتشابه خطوط الحركة فى المشروع الناصرى مع مشروع محمد علي كما تتشابه خطوط الحركة المضادة فى الفترة التى أعقبت مشروع عبدالناصر مع الفترة التى أعقبت حكم محمد على.

- فهل الصحوة والنكسة هما قدر مصر؟ إشكالية تحتاج لمزيد من البحث!

الهوامش

(١) عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار مطبعة بولاق ، ١٨٨٠، ج ١، ص ٣٢٤، ٣٢٥ .

(٢) عجائب الآثار ، ج١ ص ٣٨٠ .

(3) Anis. M. England and the Suez- Route in the 18th century An Hadda Book Shop, 1954,PP64, 68.

(٤) محمد انيس، الدولة العثمانية والشرق العربى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٠،ص ١٥٧، ١٥٨ .

(5) Crecelius, D, The Roots of Modern Egypt, 1760-1775 Chicago-1981, PP 174-176.

(٦) محمد أنيس، المرجع السابق، ص ١٦٩ .

(7) Crecelius, opcit, p 180 - 182

أيضا السيد رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٠ ص ١٥٢ .

(٨) انظر مقالنا عن ثورة القاهرة عام ١٨٠٥ كتاب الهلال عدد نوفمبر سنة ٢٠٠٥ .

(٩) محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التحلف والتطور، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ١٥٤، ١٥٥ .

(١٠) عفاف لطفى السيد، مصر فى عهد محمد على، ترجمة عبد السميع عمر، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة ٢٠٠٤، ص ٢٩٤ .

(١١) على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر واثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤ الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٨، ٧٤ .

(١٢) هيلين ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧، ص ٣٨٦، ٣٨٧ .

(١٣) عفاف لطفى السيد، المرجع السابق، ص ٢٢٧ .

(١٤) محمد دويدار، المرجع السابق، ص ١٥٥ أيضا راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٨٤-٨٦ .

(١٥) محمد دويدار، المرجع السابق، ص ١٥٦، أيضا راشد البراوى المرجع السابق.

(١٦) عفاف لطفى السيد، المرجع السابق، ص ٢٧٤ .

(١٧) حراز المرجع السابق، ص ٢٢٦-٢٧٠ .

(١٨) سجل ديوان خديوى ابتداء من سنة ١٢١٦ هـ، ص ١٤ .
(١٩) عجائب الآثار ج٤ ص ١٨٣-١٨٥ .
(٢٠) عجائب الآثار ج٤ ص٢٠٢، ٢٠٣ .
(٢١) عجائب الآثار ج٤ ص ٢٢٠ .
(٢٢) عجائب الآثار ج٤ ص ٢٨٧، ٢٨٨ .
(٢٣) هيلين ريفلين المرجع السابق ص ٨٦ .
(٢٤) عجائب الآثار ج٤ ص ٢٠٧ .
(٢٥) هيلين ريفلين، المرجع السابق ص ٨٣، ١٨٣ .
(٢٦) سجل ديوان خديوى، ص ١٥، ١٦، والكيسة تساوى ٥٠٠ قرش والقرش يساوى ٤٠ بارة.
(٢٧) على بركات، المرجع السابق، ص ٢٧-٢٨ . أيضا هيلين ريفلين، المرجع السابق ص ١٨٩، ١٩٥، ١٩٦ .
(٢٨) المرجع السابق، ص ١٦٠، ١٦١، ٣٥٠، ٣٥٢ .
(٢٩) كلوت بك لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، دار الموقف العربى، القاهرة ١٩٨٦ج٤، ص ٢٦٤ .
(٣٠) دار الوثائق ، دفتر تعداد النفوس بناحية الغنايم مديرية أسيوط سنة ١٢٦٤هـ رقم ٤٨٨٠.
(٣١) دار الوثائق، دفتر فرز السكان بناحية بنى غالب أسيوط سنة ١٢٧١هـ، رقم ٥٠٥١- دفتر تعداد النفوس بناحية الغنايم سنة ١٢٧٣هـ رقم ٥١٦٦ .
(٣٢) راجع مقالنا، تقنين علاقة القرابة بالسلطة فى عهد محمد علي ضمن كتاب مصر فى عصر محمد علي، تحرير رؤف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٣٥١.
(33) Volney, Travel Through Syria and Egypt in the years 1783-1785, Tranalated, London 1979, VII, P 188.
(٣٤) حول نظام العهد راجع: هيلين ريفيلين، المرجع السابق، ص ٩١، ٩٧، ١٢١ .
(٣٥) الخطط التوفيقية الجديدة، مطبعة بولاق ١٣٠٥هـ، ج٩ ص ٣٧، ٣٨ ولم تكن أسرة على مبارك تعمل فى فلاحة الأرض بل تعمل فى الوظائف الدينية.
(36) Bare. G, A History of Iandownership is Modern Egypt. London, 1962, P,14.
(٣٧) الخطط التوفيقية، ج١٥ ص٧٣ .
(٣٨) دار المحفوظات، وثائق الداخلية عربى، محفظة رقم ٧٣ خطاب مدير المنيا وبنى مزار إلى ناظر الداخلية فى ١٣ جماد الثانى سنة ١٢٩٨هـ. ردا على شكوى الفلاحين فى القرية.
(٣٩) أرشيف الدولة النمساوية بفينا الأرشيف الدبلوماسى. Turkey 1839
(40) Baer G, Studies in the social history of modern Egypt, thr university of Chicago press, 1969 P96.

(٤١) ترجم بيير يدعى بتشديد الدال على أنها يدعى بضم الباء وتسكين الدال نقلا عن على مبارك. الخطط التوفيقية ح١٢ ص ٤٤ –Ibid, P. 96.

تصور علي مبارك أن الانتفاضة التي حدثت عام ١٨٢٥ على أنها انتفاضتين لكن الوثائق تؤكد أنها انتفاضة واحدة.

لم يكن شاهد عيان لهذه الانتفاضة لأنه زار المنطقة بعد الانتفاضة بست سنوات

(42) Ibid, P97

(٤٣) الخطط التوفيقية ج١٤، ص ٧٦ – .Ibid, P97

(44) Ibid, p97.

(45) Berque,J, Egypt imperialism and reveolution, London 1972. p137.

(٤٦) علي بركات، تطور الملكية الزراعية، ص ٣٩١ .

(٤٧) عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد علي، القاهرة ١٩٥١، ص ٣٨٤ .

(٤٨) هيلين ريفلين، المرجع السابق، ٢٩١ .

(٤٩) خالد فهمى، كل رجال الباشا، ترجمة شريف يونس، دار الشروق ٢٠٠١، ص ١٣٤، ١٣٥ .

(50) Baer, Opcit, p98.

(٥١) لائحة الفلاحة طبعة سنة ١٢٥٧هـ ص ٦٨، ٦٩ .

(٥٢) قانون رجب الصادر عن مجلس الأحكام سنة ١٢٦٥هـ ص ٢٦٨، ٢٦٩ .

(53) Baer, Opcit, p 99.

(٥٤) محمد دويدار، المرجع السابق، ص ١٥٦ .

(٥٥) عفاف لطفى السيد، المرجع السابق، ص ٢٧٣، ٢٧٤ .

(٥٦) على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف القاهرة ١٩٥٢، ص ١٠٨ .

(٥٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة محمد علي، دار الفكر العربى القاهرة ١٩٤٨، ص ٢٢٨.

(٥٨) على الجرتيلى، المرجع السابق، ص ١٠٨ .

(٥٩) المرجع السابق، ١٠٩، ١١٠ .

(60) St John, Egypt and Mohamed Ail, London, 1834, vol II p 418.

أيضا هيلين ريفلين، المرجع السابق، ص ٢٨٥ .

(٦١) على الجريتلى، المرجع السابق، ص ١١٤ .

(٦٢) عفاف لطفى السيد، المرجع السابق، ص ٢٧٥ .

(٦٣) على الجريتلى، المرجع السابق، ص ١١٣–١١٤ .

(64) St, John, Op cit, P418.

عفاف لطفى السيد، المرجع السابق، ص ٢٧١ .

(٦٥) محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص ٢٢٨ .

(٦٦) عفاف لطفى السيد، المرجع السابق، ص ٢٧١، ٢٧٨ .

(٦٧) على الجرتيلى المرجع السابق، ص ٧٤ .

(٦٨) المرجع السابق، ص ٧٧ .

(69) Owen E.R.J, Cotton ant the Egyptian Econoniy 1820-1914 Oxford, 1969, pp. 66, 67.

(٧٠) محمد أنيس، والسيد رجب حراز، التطور السياسى للمجتمع المصري الحديث، النهضة العربية، القاهرة بدون ص ١١٥ .

(٧١) عفاف لطفى السيد، المرجع السابق، ص ١٢٣- ١٨٥- ١٨٦ .

(٧٢) محمد أنيس، المرجع السابق، ص ١١٢- ١١٥ .

(٧٣) عفاف لطفى السيد، المرجع السابق، ص ٢٩٤ .

(٧٤) محمد دويدار، المرجع السابق، ص ١٥٨ .

(٧٥) رينية وجورج قطاوى، محمد علي وأوربا، دار المعارف بمصر القاهرة ١٩٥٢ص ٧٦- ٧٨- ١٠٨-١١٦- ١١٨-١٢٣ .

(٧٦) بيتر جران، الجذور الإسلامية للرأسمالية (مصر ١٧٦٠ -١٨٤٠) ترجمة محروس سليمان، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٩٣، ص ٣٠ .

(77) Walter, waIIpiank. W and others, civilization past and present, pre history to 1560, London 1972, P381.

(78) Ibid, 1560 to the present, pp. 489,490.

(79) Ibid, p 483

(80) Robison and others, Africa and the Victorians London, 1961, p8.

(٨١) محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص ٥٩، ٦٠ .

(٨٢) لؤى بحرى، التعاون والتنظيم الدولى فى القرن التاسع عشر، مطبعة اسعد، بغداد ١٩٦٥، ص٩ .

(٨٣) محمد فؤاد شكرى الصراع بين البورجوازية والإقطاع، المجلد الثانى، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٥٨، ص٤٦٨-٤٧٠ .

(٨٤) جرانت وتمبرلى، أوربا فى القرن التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة بهاء فهمى مؤسسة سجل العرب، ١٩٥٠ص ٤٠٧-٤٠٨ .

(85) Novottney, E, Metternnich and his reign.

محاضر غير منشورة، القيت بالمركز الثقافى النمساوى نوفمبر ١٩٧٦ .

(86) Molden. E, Die orient Politk des fürsten Metternnich 1829- 1833, wien, 1913 zz 119-123.

(87) Lachmayer, K, Mohamed Ali ünd ôsterreich z 105

رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الفلسفة بجامعة فينا عام ١٩٥٢ .

(٨٨) رينيه وجورج قطاوى المرجع السابق، ص ٨٢ .

(٨٩) حسن الضيقة، دولة محمد علي والغرب، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء المغرب ٢٠٠٢، ص ٢٤٧ .

(٩٠) المرجع السابق، ص ٢٤٩ .

(٩١) خالد فهمى، المرجع السابق، ص ٣٩١ .

(٩٢) وتقول عفاف لطفى السيد أن محمد علي قد علق علي فكرة تحالفه مع روسيا بأنه لم تصل به الشيخوخة إلى هذا الحد ... عفاف لطفى السيد، المرجع السابق ص ٣٥ .

(٩٣) خالد فهمى، المرجع السابق، ص ٣٩١، ٣٩٣ .

(٩٤) محمد حسنين هيكل، تاريخ المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الجزء الأول، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٦، ص ٣٩، ٤٠ .

(95) Lachmayer, Op cit z 117.

(٩٥) ارشيف الدول النمساوية محفظة .England 1814-1857 ملف Agypten 1833-1840.

(٩٧) عفاف لطفى السيد، المرجع السابق، ص ٣٥٢ .

(٩٨) خالد فهمى، المرجع السابق، ص ٣٧٤-٣٧٦ .

(٩٩) المرجع السابق، ص ٣٩٥، ٣٩٦ .

(١٠٠) حراز، المرجع السابق، ص ٢٧٤ - ٢٨٠ .

(١٠١) الخطط التوفيقية، ح١٢ص١٠٤ .